

" عجز الموازنة العامة وسياسات الدعم "

محتوى الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	ص ٣-٤
إشكالية الدراسة	ص ٤
أهداف الدراسة	ص ٤
أهمية الدراسة	ص ٥
الفصل الأول	ص ٥-٦
أولاً : مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة .	ص ٦-٨
ثانياً : مفهوم عجز الموازنة العامة في الأدبيات الاقتصادية المختلفة .	
الفصل الثاني	
أولاً : تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٥) .	ص ٨-١١
ثانياً : أسباب تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٥) .	ص ١٢
الفصل الثالث	
العلاقة بين عجز الموازنة العامة وسياسات الدعم	ص ١٢-١٦
الفصل الرابع	
أساليب علاج عجز الموازنة العامة	ص ١٦-٢٠
الخاتمة والتوصيات	ص ٢٠-٢٢
المراجع	ص ٢١-٢٢

مقدمة

يعد اقتصاد أى دولة هو معيار تقدمها أو تأخرها، فالمستوى الاقتصادى يؤثر على معيشة الأفراد، ومدى رفاهيتهم، وتمتعهم بالخدمات العامة والحياة الكريمة من عدمه، ويمكننا حصر اقتصاد أى دولة فى موازنتها العامة، التى تشمل نفقات وإيرادات الدولة فى فترة زمنية مستقبلية غالباً تكون سنة، حيث تتمثل النفقات العامة فيما تنفقه الدولة فى خدمة شعبها، وفى سبيل سد احتياجاته، أما عن الإيرادات العامة فتشمل الأموال التى ستحصل عليها الدولة فى فترة مستقبلية، ولتحديد كلاً من النفقات والإيرادات ونظراً للأهمية القصوى فى حسابات أى دولة فلا بد أن تمر الموازنة العامة بالسلطة التشريعية لإقرارها ثم السلطة التنفيذية لتطبيقها على أرض الواقع . كما تعتبر الموازنة العامة هى سياسة العمل الخاصة بالدولة فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، طبقاً للمخصصات المالية، كما يرتبط بالتنفيذ وجود رقابة لضمان منع إهدار المقدرات المالية للدولة.

اتجه العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى التزايد لحدود غير معقولة، ما يهدد الاستقرار النقدى للدولة، وهو ما أدى إلى تدهور مستمر فى القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتدهور فى مستوى معيشة الأفراد ومدى رفاهيتهم. وتواجه جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية -على السواء- قضية عجز الموازنة العامة، مع وجود ارتباط أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية منها عن الدول المتقدمة ، حيث تعاني الدول النامية منذ فترة طويلة، من درجات متفاوتة من عجز الموازنة، ومن نتائج السلبية، وقد أخذ عجز الموازنة اهتماماً كبيراً على مستوى الدول لمواجهة، وذلك بعد أن أصبح العجز سمة أساسية من سمات اقتصاديات الدول ، ومؤشراً هاماً بالنسبة لخبراء المالية العامة ، فى الدول المتقدمة ، والدول النامية على السواء .

ويعتبر العديد من الخبراء الاقتصاديين أن اختيار الطريقة التى يتم بها تمويل عجز الموازنة أهم من العجز نفسه. ويلاحظ اختلاف درجة وطبيعة العجز من دولة لأخرى و ذلك حسب طبيعة الهيكل الاقتصادى لكل دولة، ودرجة تقدمها، والسياسات المالية المتبعة من جانب الحكومات، والظروف الاقتصادية، والسياسية ، التى تمر بها الدولة، ودرجة الإصلاح المالى، والاقتصادى، سواء المتعلقة بالإيرادات أو النفقات، وأوجه الإنفاق العام.

وتواجه مصر فى الفترة الحالية أزمة عجز الموازنة العامة، ووقوعها تحت طائلة الديون، سواء كانت الداخلية أو الخارجية، ويرجع البعض السبب لهذا إلى تبنى مصر سياسة الدعم سواء للمنتجات الغذائية، أو فى القطاعات

الخدمية مثل الكهرباء والغاز، أو حتى على مشتقات البترول، ما يكلف الدولة عبء تحمل الفارق بين الأسعار الحقيقية لمثل تلك الخدمات وبين سعر وصول السلعة للمستهلك، ولهذا يرى البعض أن الدعم هي أموال ضائعة على الدولة، لا يمكن في ظل استمرار ضياعها أن يتعافى الاقتصاد المصرى من سقمه، ويدعم هذا الاتجاه رفع الدعم عن مثل هذه الخدمات، أو تقليصه إلى أدنى حد ممكن، أو تقليص الفئة المستفيدة منه، بينما يتجه فكر آخر إلى ضرورة قيام الدولة بمسئوليتها الاجتماعية في توفير الخدمات الأساسية للعامة بلا مقابل مثل خدمات الصحة والتعليم.

المشكلة البحثية:

وبناءً على ما سبق تدور الدراسة حول معرفة أسباب عجز الموازنة العامة، ومراحل تطور هذا العجز، وسبل علاجه، مع دراسة العلاقة بين سياسة الدولة الخاصة بالدعم وتضخم هذا العجز، وبهذا يصبح السؤال الرئيسى هو " ما العلاقة بين عجز الموازنة العامة وسياسة الدعم؟". ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية لعل أهمها هو :

- ما معنى عجز الموازنة العامة؟
- ما هي أسباب عجز الموازنة العامة؟
- ما هي مراحل تطور عجز الموازنة العامة في مصر؟
- ما هو مدى الارتباط بين عجز الموازنة العامة وسياسات الدعم؟
- ما هي أساليب علاج عجز الموازنة العامة؟

أهداف الدراسة :

الإجابة على تساؤلات خاصة بأسباب عجز الموازنة وطرق حلها خصوصاً أن مثل هذه المشكلة هي مشكلة عامة ومستشرية في كافة الدول حتى أكثرها تقدم وعلى سبيل المثال (ألمانيا) التى يصل عجز الموازنة بها إلى ٥%، وبالتالي فأغلب دول العالم تعاني من العجز ولكنه بدرجات متفاوتة، ومن ثم هدفت الدراسة إلى التعرف على العجز وجوانبه وطرق علاجه.

أهمية الدراسة :

تتمحور أهمية الدراسة فى معرفة أسباب عجز الموازنة العامة فى مصر، والمؤثرات المؤدية إلى تضخم الأزمة واستمرارها، فى محاولة إلى وضع رؤية استشرافية قائمة على علاج هذه الأزمة تدريجياً، لما كان لها من آثار سلبية على كافة قطاعات الدولة، وذلك بوضع حلول واقعية ممكنة التطبيق تتلائم مع البيئة المصرية.

الفصل الأول : الإطار النظري

❖ أولاً : مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة :-^١

إن مشكلة عجز الموازنة العامة تعد واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية في مصر، لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، بالإضافة إلى أنها من أهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد، والذي صاحبه إرتفاعاً مستمراً فى الدين العام الداخلي للحكومات . وعجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام . كما أن الموازنة هي خلاصة رقمية تتكوّن من مجموعة جداول بيانية، تحتوي على الخطة الخاصة بالفترة المالية القادمة، والوسائل الإدارية المستخدمة في متابعتها، وتحرص على تطبيقها بشكل صحيح، وتعرف أيضاً بأنها بيان مالي يتم إعداده مسبقاً، من أجل وضع توقعات لكافة العمليات النقدية التي ستنمّ خلال السنة المالية، ويعتمد توزيعها وفقاً لمجموعة من المهام والمسؤوليات حتى يتم تحقيق كافة الأهداف المرتبطة بالموازنة المالية. ويضع الموازنة مجموعة من الخبراء الماليين، والاقتصاديين، والذين يدرسون اقتصاد السوق المحلي من خلال المقارنة بينه وبين اقتصاد السوق العالمي، والقيام بمتابعة كافة الحركات النقدية التي تؤثر على البيئة الاقتصادية عن طريق وضع مقارنات بين الموازنات الماضية، والموازنة الحالية، وتقييم مدى النجاح الذي ستحقّقه الموازنة عند تطبيقها في بداية السنة المالية.

(١) إيهاب محمد يونس ، " تشخيص وعلاج عجز الموازنة في مصر " ، ٢٠ نوفمبر، متاح علي الرابط التالي :

<http://www.feps.edu.eg/ar/publications/nahda/vol13/issue2/Ehab%20yones.pdf>

وبالتالى فإن عجز الموازنة هو حالة اقتصادية ومالية تُعاني منها الموازنة المالية؛ بسبب وجود خلل في تركيبها، وعندها يحدث ارتفاع في نسب المصروفات مع انخفاض في الإيرادات، ولا تتمكّن المؤسسة أو المنشأة من توفير الوسائل المناسبة للعمل على حل العجز الذي تعاني منه، مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، والتأثير عليه سلبياً، فينتج عن ذلك زيادة في نسب الديون، والقروض المترتبة على الموازنة العامة، لترتفع نسبة العجز المتراكم؛ بسبب عدم القدرة على سداد قيمة القروض.

كما أن عجز الموازنة العامة هو إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فالعجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويتفاقم من خلال التباين الحاصل بين النفقات العامة للدولة من ناحية ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى .

ويمكن تعريف العجز في الميزانية على أنه الحالة التي تفوق النفقات فيها الإيرادات . حيث أن مصطلح "العجز في الميزانية" هو الأكثر شيوعاً للإشارة إلى الإنفاق الحكومي وليس إلى إنفاق الأفراد أو الشركات. عند الإشارة إلى عجز الحكومة المستحق، غالباً ما يتم استخدام مصطلح "الدين العام". عكس العجز في الميزانية هو الفائض وهو عندما تفوق الإيرادات النفقات. بينما عندما تتساوى الإيرادات والنفقات هذا ما يشار إليه بتوازن الموازنة .

❖ ثانياً : مفهوم عجز الموازنة فى الأدبيات الاقتصادية المختلفة :-

يعدّ عجز الموازنة العامة أحد القضايا التي لاقى اهتمام المدارس الاقتصادية بداية من الكلاسيك وصولاً للإقتصاديين الكنزيين ولا تزال قضية عجز الموازنة أحد القضايا التي تشغل الاقتصاديين وأصحاب السياسة وتوضع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصادية من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية .

➤ أولاً: المدرسة الكلاسيكية العجز المالي :-

لقد اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة السنوي الظروف، أي أن تكون النفقات العامة في حدود الإيرادات العامة، والوسيلة الوحيدة للحصول على الإيرادات هي الضرائب، وفي أقل الحدود، أما الاقتراض فهو مرفوض إلا في الحالات الاستثنائية. ولقد تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في

النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة، ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها:

- إنَّ اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلاَّ سحب من موارد القطاع الخاص والاستثمار الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي .
- إنَّ اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة .
- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلته الضرائب .
- إنَّ وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود وبالتالي سوف تنخفض قيمتها، ومنه زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد عجز الموازنة .

➤ الفكر الكينزي والعجز المالي :-

رفض كينز قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي تؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأنَّ الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال،

ولهذا اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية. فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الإقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة وذلك من أجل استعادة هذا التوازن،

وبهذا فإنَّ كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، وإنَّ عجز الموازنة يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والنتاج، عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض، يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة،

فإنه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الإقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز (عجز الموازنة)، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار وأيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار.

✓ ومما سبق نخلص إلى أنّ الفكر الكنزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وعدم حياد السياسة المالية، وبإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

○ العجز الموازني الشامل:- يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية مع عدم احتساب دخل الإقتراض من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد إهلاك ديون الحكومة.

○ العجز الجاري الموازني:- وهو حصلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية.

○ العجز المالي الموازني المحلي:- وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصلة طرح الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

○ الدين العام الموازني:- حصلة طرح الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من النفقات العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي الصافي والأصول المالية الصافية. وعندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الإقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية، والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا العجز، وتتمثل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي.

الفصل الثاني

❖ أولاً: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الفترة (٢٠٠٢ : ٢٠١٥) :

نلاحظ في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ أن معدل النمو السنوي للنفقات العامة أكبر من معدل النمو السنوي للإيرادات العامة مما أدى إلى تزايد العجز الكلي وذلك على النحو التالي:

➤ جدول (١): تطور عجز الموازنة العامة للفترة ٢٠١٥/٢٠٠٢

(بالمليون جنية)

السنة	النفقات	الإيرادات	العجز الكلي	نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١١١٩١٣١	٨٦٤٨٤	٢٥٤٢٩	٦,١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٢٨٣٢٤	٩٩٦٦٥	٢٨٦٥٩	٥,٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥٨٤٧٥	١٠٨٧٠٢	٤٩٧٧٣	٨,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٧٨١٠	١٥١٢٦٦	٥٠٣٨٥	٨,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢٢٠٢٩	١٨٠٢١٥	٥٤٦٩٧	٧,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢٨٢٩٠	٢٢١٤٠٤	٦١١٢٢	٦,٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٥١٥٠٠	٢٨٢٥٠٥	٧١٨٢٦	٩,٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦٥٩٨٦	٢٦٨١١٤	٩٨٠٣٨	٨,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠٣١٦٨	٢٨٥٨١٠	١٠١٩٠٧٥	٧,٩
٢٠١٢/٢٠١١	٤٧٠٩٩٢	٣٠٣٦٢٢	١٦٦٧٠٥	١٠,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٨٨١٨٨	٣٥٠٣٢٢	٢٣٩٧١٩	١٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٧٠١٥١٤	٤٥٦٧٨٨	٢٥٥٤٣٩	١٢,٨
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٣٣٣٥٠	٤٦٥٢٤١	٢٧٩٤٣٠	١١,٥

المصدر: التقارير السنوية للبنك المركزي)

ارتفع العجز الكلي في عام (٢٠٠٢ / ٢٠٠٣) ليصل إلى نحو ٢٥,٤ مليار جنيه بما نسبته ٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجم النفقات العامة في ذلك العام نحو ١١١,٩ مليار جنيه في حين بلغت الإيرادات العامة نحو ٨٦٤٨٤ مليون جنيه. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ١٢٦) . وبالرغم من سعي الحكومة لترشيد الإنفاق العام والعمل على زيادة الإيرادات العامة إلا أن الفارق بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة قد تزايد بدرجة كبيرة وهو ما أدى إلى زيادة العجز الكلي وتسجيله معدلات نمو مرتفعة.

واصل العجز الكلي في عام (٢٠٠٣ / ٢٠٠٤) ارتفاعه حيث بلغ ٢٨,٧ مليار جنيه أي بنسبة ٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات العامة في ذلك العام نحو ١٢٨٣٢٤ مليون جنيه، في حين بلغت الإيرادات العامة نحو ٩٩٦٦٥ مليون جنيه. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص ١٣٢) .

بلغ العجز الكلي في عام (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) نحو ٤٩٧٧٣ مليون جنيه أي بنسبة ٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ١٥٨٤٧٥ مليون جنيه في حين بلغت الإيرادات العامة ١٠٨٧٠٢ مليون جنيه. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ١٣٤) .

بلغ العجز الكلي في عام (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) نحو ٥٠٣٨٥ مليون جنيهاً بنسبة ٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٢٠٧٨١٠ مليون جنيه في حين بلغت الإيرادات العامة ١٥١٢٦٦ مليون جنيه. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ١٢٤) .

في حين بلغ العجز الكلي في عام (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧) نحو ٥٤٦٩٧ مليون جنيهاً بنسبة ٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٢٢٢٠٢٩ مليون جنيه في حين بلغت الإيرادات العامة ١٨٠٢١٥ مليون جنيه. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ١٣٢) .

وارتفع العجز الكلي في عام (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨) حيث بلغ نحو ٦١١٢٢ مليون جنيهاً بنسبة ٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٢٢٨٢٩٠ مليون جنيه في حين بلغت الإيرادات العامة ٢٢١٤٠٤ مليون جنيه. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ١٢٤) .

وقد بلغ العجز الكلي في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٧١٨٢٦ مليون جنيهاً بنسبة ٦,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٣٥١٥٠٠ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٢٨٢٥٠٥ مليون جنية. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ١٢٦).

وواصل العجز الكلي ارتفاعه في عام (٢٠٠٩/٢٠١٠) حيث بلغ نحو ٩٨٠٣٨١ مليون جنيهاً بنسبة ٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٣٦٥٩٨٦٥ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٢٦٨١١٤٤ مليون جنية. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ١٢٤).

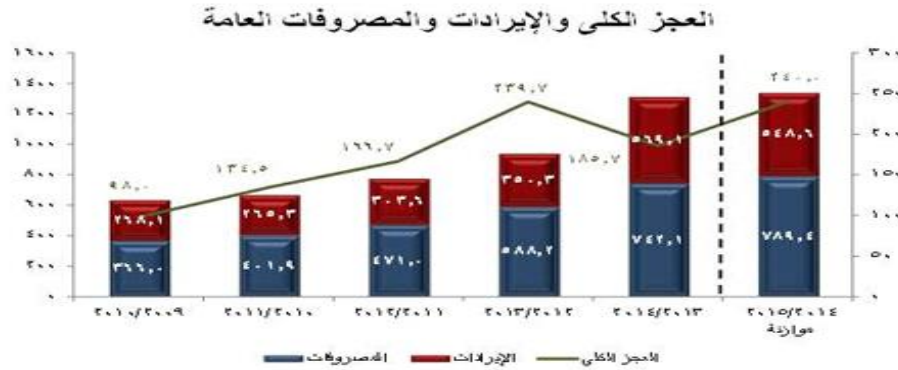
وبلغ العجز الكلي في عام (٢٠١٠/٢٠١١) نحو ١٠٩٠٧٥ مليون جنيهاً بنسبة ٧,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٤٠٣١٦٨ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٢٨٥٨١٠ مليون جنية. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٣٣).

وبلغ العجز الكلي في عام (٢٠١١ / ٢٠١٢) نحو ١٦٦٧٠٥ مليون جنيهاً بنسبة ١٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٤٧٠٩٩٢ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٣٠٣٦٢٢ مليون جنية. (تقرير وزارة المالية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، ص ١٣٧).

وبلغ العجز الكلي في عام (٢٠١٢/٢٠١٣) نحو ٢٣٩٧١٩ مليون جنيهاً بنسبة ١٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٥٨٨١٨٨ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٣٥٠٣٢٢ مليون جنية. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ١٣٤).

وبلغ العجز الكلي في عام (٢٠١٣ / ٢٠١٤) بنحو ٢٥٥٤٣٩ مليون جنيهاً بنسبة ١٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٧٠١٥١٤ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٤٥٦٧٨٨ مليون جنية. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ١٢٥).

وبلغ العجز الكلي في عام (٢٠١٤/٢٠١٥) نحو ٢٧٩٤٣٠ مليون جنيهاً بنسبة ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت النفقات ٧٣٣٣٥٠ مليون جنية في حين بلغت الإيرادات العامة ٤٦٥٢٤١ مليون جنية. (التقرير السنوي للبنك المركزي للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ١٣٤).



❖ ثانياً: أسباب تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى الفترة ٢٠١٥/٢٠٠٢:

يرجع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة في مصر إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية التي أدت إلى تسارع وتيرة نمو الإنفاق العام وفى المقابل تباطؤ نمو الإيرادات العامة وتتمثل هذه العوامل في:

١. زيادة معدل نمو الإنفاق العام ونسبته إلي الناتج المحلي .
 ٢. زيادة حجم الإنفاق الحكومة نتيجة للزيادة في الاستخدامات الخاصة ببعض الهيئات الحكومية .
 ٣. زيادة حجم النفقات الجارية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة .
 ٤. زيادة حجم الإنفاق الحكومي علي بناء وتطوير البنية الأساسية المطلوبة والخدمات الصحية والتعليمية .
 ٥. ارتفاع حجم الدين المحلي وإذا ارتفع نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي و زيادة الأعباء المالية المترتبة علي هذا الدين الأمر الذي يزيد من الفجوة بين الإيرادات والالتزامات المالية .
 ٦. التزايد المستمر فيعدد السكان مما يؤدي إلي تزايد الإنفاق الحكومي علي التعليم و الصحة و الإسكان وغيرذلك ومن ثم زيادة الفجوة بين الإيرادات والنفقات .
 ٧. ضعف الأداء الضريبي وتقلب الحصيلة الضريبية، ويرجع ذلك إلي تقلب الأنشطة الإنتاجية وزيادة حجم القطاع غيرالرسمي هذا بالإضافة إلي انخفاض متوسط الدخل الحقيقية وغياب الوعي الضريبي وآثرة الإعفاءات الضريبية ووجود ظاهرة التهرب الضريبي (موقع وزارة المالية) .
- ✓ يتضح لنا من العرض السابق (أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة) أن ظاهرة العجز هي عبارة عن نتاج لمجموعة من العوامل والمؤثرات ترجع في جزء منها إلي جانب النفقات العامة وفي جزء آخر ترجع إلي جانب الإيرادات العامة .

الفصل الثالث

❖ العلاقة بين عجز الموازنة العامة وسياسات الدعم :^٢

يجب أولاً للربط بين الدعم وعجز الموازنة العامة معرفة ماهية مفهوم الدعم والاتجاهات المختلفة في تفسيره ، لتوضيح المفاهيم الشائعة و المفهوم الأمثل له.

➤ أولاً مفهوم الدعم:

- لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالدعم فى الكتابات المالية والاقتصادية والتي يمكن إيضاحها على النحو التالى:

(١) الدعم كأداة توزيعية :

تتمثل وجهة نظر المؤيدين لتعريف الدعم كأداة توزيعية فى كونه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومى بين الفئات الدخلية المختلفة، حيث تنخفض الدخل الخاصة بالفئات التى يقع عليها عبء تمويل الدعم فى حين تتزايد الدخل الخاصة بالفئات المستفيدة من الدعم، ومن أهم التعريفات التى تناولت الدعم كأداة توزيعية، تعريف "فردريك ريوس" والذى أوضح أن الدعم هو أموال مدفوعة أو إيراد متنازل عنه بدون مقابل يعادل ماتم تحويله وذلك بغرض نقل مزايا محددة.

(٢) الدعم ضريبة سلبية:

يعرف الدعم على أنه ضريبة سلبية غير مباشرة، نظراً لأن إلغاؤه عن إحدى السلع أو الخدمات يترتب عليه آثار على المستفيدين تعادل فرض ضرائب غير مباشرة بقيمته على هذه السلعة أو الخدمة.

(٣) الدعم تحويل من جانب واحد:

^(٢) إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، "عجز الموازنة العامة فى مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣، ص ص ٦٨-٧٢.

يرى "بولدينج" أن الدعم كتحويل من جانب واحد يعتبر عنصر هام للغاية فى الحياة الاجتماعية، حيث يرى أن الدعم هو منحة فى شكل نقدى أو عيني أو أى نوع آخر من المساعدات لا يتوقع فيه المانح أى عائد مباشر أو مقابل لهذه المنحة.

(٤) الدعم أداة لتحقيق الأهداف:

حيث يعرف الدعم بأنه نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة أو امتياز خاص ممنوح إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية، بغرض تحقيق هدف عام.

حيث هناك الكثير من الأهداف التى ينتظر تحقيقها عند تقرير سياسة الدعم والتى من بينها تحسين مستويات المعيشة لمحدودى الدخل وحماية المشروعات الإنتاجية والوطنية وإعادة توزيع الدخل وما إلى ذلك من الأهداف.

(٥) الدعم فرق سعري:

حيث أن من أهم التعاريف التى تناولت الدعم باعتباره فرق سعري تعريف "ريتشارد ستون" والذى أوضح فيه أن الدعم هو عبء مالى على الدولة بهدف تمكين الأفراد والمنشآت من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذى تباع به بدون دعم فى الأسواق الحرة، لكن أهم ما يؤخذ على هذا التعريف هو التأكيد على دور الدعم فى العمل فى إطار آلية السوق وليس بديلاً عنها، كما أنه يفترض أن دور الدعم محدود بالسلع والخدمات التى يغطيها، بالإضافة إلى تركيز هذا التعريف للدعم على شكل إعطاء الدعم دون الإشارة إلى أهميته فى تحقيق العديد من الأهداف، إلا أن ما يميز هذا التعريف للدعم على شكل إعطاء الدعم دون الإشارة إلى أهميته فى شكل واحد دون بقية الأشكال_ كما فى حالة تعريف الدعم كفرق سعري_ ، كما أنه أوضح أن الهدف من الدعم هو تحقيق أهداف عامة أى أنه يتضمن الهدف التوزيعى بالإضافة إلى أهداف أخرى كثيرة، وبالتالي فهو يتخلص من عيوب قصر تعريف الدعم على هدف واحد دون بقية الأهداف.

➤ ثانياً أنواع الدعم من حيث أثره على الموازنة العامة:

وطبقاً لهذا المعيار المستخدم فى تصنيف الدعم ينقسم هذا الأخير إلى نوعين أساسيين وهما:

١ - الدعم المباشر/المعلن/الصريح:

وهو يعنى المبالغ التى يتم تسجيلها للدعم فى الموازنة العامة للدولة سواء تم إعطاؤها فى صورة نقدية أو عينية _ علماً بأن هذه المبالغ تمثل أحد بنود النفقات العامة_، وهذا النوع من الدعم يكون ظاهراً وتأثيره واضحاً على الموازنة العامة للدولة، ويمكن قياسه وتتبعه من سنة لأخرى، ودراسة أسباب زيادته وسبل أو وسائل ترشيده، كما أن هذا الدعم يركز بصفة أساسية على المتطلبات الاجتماعية.

٢- الدعم غير المباشر:

وهذا النوع من الدعم لا يظهر بشكل مباشر فى الموازنة العامة للدولة ومن ثم لا يسهل قياسه، ويأخذ الدعم غير المباشر العديد من الأشكال والتى من أهمها ما يلى:

- **الدعم الضمنى:** حيث يحدد نتيجة لقيام الدولة بتحديد أسعار جبرية لبعض السلع والخدمات عند مستوى أقل من التكلفة الاقتصادية لانتاج هذه السلع والخدمات وإلزام الشركات بالبيع بهذا السعر، ولا يدخل الدعم الضمنى فى الحساب عند تحديد ثمن بيع السلعة أو الخدمة، وتجدر الإشارة إلى أن وجود هذا النوع من الدعم يرجع إلى عدم مراعاة الفصل التام بين السعر الاقتصادى والسعر الاجتماعى للسلع والخدمات التى تقدمها الشركات المتلقية للدعم الضمنى.
- **دعم الإعفاءات الضريبية:** حيث يتقرر دعم الإعفاءات الضريبية للعديد من الأغراض منها توجيه الاستثمارات إما لفرع معين من فروع النشاط أو لتحقيق سياسة معينة لتوطين المشروعات للحد من انعدام التوازن الإقليمى داخل الاقتصاد القومى، أو لتشجيع الاستثمارات فى الصناعات المصدرة أو الصناعات التى تنتج بديلاً للسلع المستوردة، ومن الملاحظ أن الإعفاء من الضرائب سواء كان فى صورة كلية أو جزئية يعتبر نوع من أنواع الدعم غير المباشر، ويؤثر بصورة غير مباشرة على ميزانية الدولة.
- **دعم سعر الصرف:** يظهر هذا النوع من الدعم فى العديد من الدول النامية نظراً لتعدد أسعار الصرف فى هذه الدول، وينتج هذا النوع من الدعم عن السماح للمستوردين باستيراد بعض السلع بالسعر الرسمى بدلاً من السعر التشجيعى، ويتمثل هذا النوع من الدعم فى الفرق بين سعري النقد الأجنبى، ورغم أن هذا الفرق

لا يتم تسجيله فى الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر إلا أنه يؤدى إلى تخفيض أرباح عمليات الصرف الأجنبى التى تسجل فى جانب الإيرادات فى الموازنة العامة.

• **الدعم الجمركى:** يمثل الدعم الجمركى أحد أنواع الدعم غير المباشر، ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين

نوعين من الدعم الجمركى، وهما:

(١) الإعفاء من الرسوم الجمركية أو تخفيضها على الواردات، والتى تستهدف خفض التكاليف

المعيشية عن طريق إعفاء الواردات من السلع الأساسية أو إعفاء مستلزمات الإنتاج لهذه السلع.

(٢) فرض رسوم جمركية مرتفعة أو مانعة على بعض أنواع المنتجات المستوردة من الخارج بهدف

حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، أو حماية دخول العمالة المحلية أو زيادة دخول وأرباح

بعض المنتجين المحليين.

✓ هكذا يتضح مما سبق من توضيح لمفهوم الدعم وأنواعه من حيث تأثيره على الموازنة العامة، وجود علاقة مؤثرة

بين الدعم والموازنة العامة وبالتالي علاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة.

الفصل الرابع

❖ أساليب علاج عجز الموازنة العامة :

- إن مواجهة العجز في الموازنة العامة يجب أن يتصدر أي برنامج للإصلاح الإقتصادي خاصة إذا كان العجز متنامياً، و يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن العجز في الموازنة العامة و الذي تحقق نتيجة لإختلالات هيكلية داخلية قد أدى إلي زيادة الدين العام المحلي لتمويل جزء من هذا العجز، و إلي ارتفاع معدلات الديون الخارجية لتمويل الجزء الآخر و خاصة في الدول العربية غير النفطية، مما أدى إلي تزايد نسبة الديون الخارجية إلي الناتج المحلي الإجمالي و إلي تزايد أعباء خدمة الديون.
- **إن مواجهة العجز في الموازنة العامة و إضطراب الدولة للإقتراض لمواجهة هذا العجز يتطلب اتخاذ الإجراءات الآتية :**

■ أولاً: تنمية الإيرادات الجارية و الرأسمالية بالموازنة العامة^٢ :

حيث أن تنمية الإيرادات بنوعيتها (الجارية و الرأسمالية) في الموازنة العامة يعمل علي تضيق الفجوة التمويلية بها، و بالتالي يقلل من حاجة الدولة لتمويل هذا العجز .

و من ثم يمكن زيادة الموارد الجارية في الموازنة العامة مع عدم الإخلال بالتوازن الإجتماعي من خلال :- (١) إعادة هيكلة الهيئات الإقتصادية بما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة مالية و إنتاجية و ذلك لزيادة قدرتها التنافسية و ترشيد نفقاتها و تنمية إيراداتها؛ لزيادة قدرتها علي تمويل استثماراتها و تقليل مديونيتها حتي يقلل ذلك من حجم الدين العام المحلي.

(٢) إعادة هيكلة شركات القطاع العام و قطاع الأعمال العام التي لم يتم خصصتها، لتحقيق التوازن المالي و تحقيق فوائض مالية تزيد من إيرادات الموازنة العامة.

(٣) زيادة الموارد الرأسمالية المتاحة لتمويل الاستثمار و ذلك بزيادة قدرة جهات الإسناد المختلفة، و استخدام السياسات التي تمكن تلك الجهات من تعظيم الإيرادات و ترشيد النفقات.

^٢ (انتصار جابر السيد ، " الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر " ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ .

○ و تشمل الموارد الجارية في الموازنة العامة نوعين:

(١) الموارد السيادية للدولة من ضرائب و جمارك و ضرائب مبيعات:

إن خصخصة بعض الوحدات و الهيئات الاقتصادية وفقا لظروف السوق و ما يترتب عليها من زيادة كفاءة تلك الوحدات و زيادة إيراداتها يمكن أن يسهم في زيادة الموارد السيادية من خلال حجم الضرائب المحصلة فيها.

(٢) الموارد الجارية من فوائض و عوائد من الهيئات الاقتصادية العامة:

حيث يمكن زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الفوائض المحولة للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية مثل الفوائض المحولة من قطاع البترول أو البنك المركزي و يرها من الوحدات الاقتصادية التي تحقق هدفها دون الإضرار بالقطاعات الأخرى في الإقتصاد القومي.

كذلك يمكن زيادة الإيرادات العامة من خلال^٤:

- تبسيط النظام الضريبي و تحسين كفاءته و مرونته، و يتضمن ذلك رفع أسعار بعض الضرائب غير المباشرة و خاصة السلع الضرورية و منتجات الصناعات التحويلية.
- زيادة أسعار مواد الطاقة الإنتاجية التي تستخدم لأغراض الاستهلاك العائلي و كذلك زيادة رسوم الخدمات الحكومية العامة مثل خدمة التعليم و رسوم النقل و المواصلات.

❖ ثانياً : ضبط و ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

(أ) مفهوم ترشيد الإنفاق العام^٥ :

تتزايد أهمية ترشيد النفقات العامة في الدول النامية التي تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، و

^٤ (إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣-٤٣ .

^٥ (محمد عمر حماد أبودوح ، " ترشيد الإنفاق العام وعلاج ميزانية الدولة : دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنوك والأداء والتخطيط والبرمجة في ضوء ترشيد الإنفاق العام " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، ٢٠٠٤ ،

ترشيد الإنفاق العام يعني استبعاد مجالات الإنفاق التي لا يمكن أن تضطلع بها الدولة، و تجنب الإسراف في استخدام الموارد داخل قطاعات الدولة، و تستند فكرة ترشيد الإنفاق العام إلي عاملين و هما :

➤ **العامل الأول:** تطور الدور الوظيفي للدولة و تدخلها لتحقيق أهداف المجتمع في مجالات إشباع الحاجات العامة و التنمية و الاستقرار الاقتصادي إعتقادا علي كافة الأدوات بما فيها أدوات السياسة الإنفاقية.

➤ **العامل الثاني:** ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

✚ الفعالية :

يقصد بها توجيه الموارد العامة إلي الاستخدامات التي ينشأ عنها مخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلي عملية تحديد أهداف المجتمع المراد تحقيقها، و ترتيب تلك الأهداف وفقا لأهميتها النسبية بما يمكن الدولة من تخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف، لذلك ترتبط الفعالية بمرحلي إعداد الميزانية و إتمامها .

○ و تزداد درجة الفعالية مع زيادة درجة الديمقراطية في إتخاذ القرارات العامة .

✚ الكفاءة :

- الكفاءة تعني تقنين العلاقة بين المدخلات و المخرجات لذلك فالكفاءة لها بعدين و هما :
- كفاءة المدخلات و تعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر اقل من المدخلات .
 - كفاءة المخرجات تعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.

❖ ب) خطوات ترشيد الإنفاق العام :

➤ **أولاً: التحقق من مدي فعالية تخصيص الموارد المتاحة للمجتمع بين الدولة و القطاع الخاص :**

ترجع أهمية التحقق من مدي فعالية تخصيص الموارد بين الدولة و القطاع الخاص إلي عدة عوامل أهمها انخفاض إنتاجية الإنفاق العام في الدول النامية، حيث إتضح فشل أوجه الإنفاق العام في مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي مما أدى لخفض معدلات التنمية، و زيادة حدة مشكلات المديونية و ميزان المدفوعات و

الموازنة العامة للدولة، لهذا فإن التخصيص الأمثل للموارد بين الدولة و القطاع الخاص لا يعني تخفيض الحجم المطلق للإنفاق العام، بل تغيير اتجاهات الإنفاق العام لتحقيق أهداف المجتمع بكفاءة .

➤ **ثانياً: تحقيق فعالية و كفاءة تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة:** حيث انه بعد تحديد مجالات الإنفاق العام لابد من تخصيص الموارد بين القطاعات العامة المختلفة بما يعظم رفاهية أفراد المجتمع.

❖ (ج) أدوات ترشيد الإنفاق العام :

- (١) تحقيق الانضباط المالي و الالتزام بالاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة سواء كانت اعتمادات تتعلق بالاستخدامات الجارية أو الرأسمالية.
- (٢) تحقيق فعالية النفقات العامة حتي يمكن الوصول لأقصى استفادة من المصروفات.
- (٣) الدقة في تقدير اعتمادات الموازنة العامة بما يتماشى مع الأولويات القومية للاستخدامات الجارية و الرأسمالية، و عدم اجراء تعديل علي اعتمادات الموازنة العامة إلا اذا توافر لها موارد تمويلية ذاتية خارج اعتمادات الموازنة العامة.
- (٤) الحد من بنود الإنفاق غير الضرورية في مجالات السفر و نفقات العلاج بالخارج إلا في الحالات التي لا يتوافر لها العلاج المناسب بالداخل.
- (٥) ضغط الإنفاق العام المدني و العسكري، و العمل علي زيادة الموارد و تنمية الادخار المحلي و زيادة الصادرات و التوسع في الاستثمارات و العمل علي ترشيد الاقتراض.

❖ بعض القيود علي تخفيض النفقات العامة:

هناك بعض القيود الاقتصادية و الاجتماعية بل و السيادية علي تخفيض بعض بنود النفقات العامة مثل بند الأجور و مدفوعات المعاشات، فإن إمكانية التخفيض في هذه البنود غير واردة لكن يمكن الحد من الزيادات أو العلاوات التي قد تمنح للعاملين و أصحاب المعاشات و يتمثل ذلك في السياسات المالية التي تعمل علي خفض عجز الموازنة العامة مع عدم فرض ضرائب جديدة و عدم زيادة الأعباء علي محدودي الدخل.

(١) إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص

❖ الخاتمة :

اتضح لنا مما سبق ذكره أن العجز في الموازنة العامة هو أحد الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر، بل وقد أصبح العجز صفة لصيقة بالدولة يتزايد عاما بعد عام. ولذلك توجب على الدولة وضع البرامج الإصلاحية، كما يجب أن تتوازن سياسة الدولة مع الخطة المالية، ففي مصر ورغم المخطط الراغب في التوسع الاقتصادي، تتبع الدولة حالياً سياسة مالية انكماشية، تهدف إلى سد العجز العام في الموازنة العامة، كما توجب تشخيص عجز الموازنة العامة تشخيصاً هيكلياً، للعمل على تقادى الزيادة السنوية في نسبته، كما يتضح ارتباط عجز الموازنة العامة بالديون الخارجية التي تعد مرهقة للاقتصاد.

❖ التوصيات :

من الحلول المقترحة للسيطرة على تلك الظاهرة المتمثلة في مجموعة من السياسات وذلك فيما يلي:

• سياسة ترشيد الإنفاق العام : حيث يعد تخفيض حجم الإنفاق الحكومي مشكلة كبيرة

بالنسبة للدولة النامية لما له من آثار سلبية على أداء النشاط الاقتصادي واعتبارات العدالة الاجتماعية، ومع ذلك فإنه يجب مراعاة تفعيل جودة الإنفاق العام وذلك من خلال إتباع العديد من الوسائل منها:

➤ تحديد حد أقصى لحجم الإنفاق العام ، وذلك بهدف الحد من التزايد المستمر في هذا الإنفاق سنوياً، على أن تقوم الحكومة بوضع مجموعة من الضوابط المالية والرقابية التي يمكن من خلالها تجنب إهدار المال العام.

➤ ترشيد الدعم المقدم من الحكومة، ويعتبر الدعم أداة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء وبالتالي فإنه يتعين على الحكومة العمل على وصول الدعم لمستحقيه، وذلك من خلال إتباع العديد من الوسائل التي تقوم مثلاً بتحديد حجم الدعم المقدم، تحديد حجم الاستهلاك الذي يستحق الدعم ثم يرفع الدعم بعد هذا الحجم من الاستهلاك، أي أن يتحمل المستهلك التكلفة بدون دعم لما يفوق هذا الحجم من الاستهلاك.

➤ ترشيد نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية ، بحيث تمنح هذه المميزات للمشروعات والصناعات الإستراتيجية، ويتم تنفيذها بالنسبة للمشروعات الأخرى.

➤ إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة من جانب أجهزة الدولة المختلفة ومجلس الشعب.

➤ العمل على ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية والتي تتمثل أهمها في استخدام المستلزمات السلعية (السيارات والكهرباء والبنزين والمباني الفاخرة) .

➤ العمل على إصلاح نظام المعاشات والأجور الحكومية من خلال إعادة تحديد وهيكلية الأجور الحكومية، بما يتناسب مع الوظيفة وإتباع نظام التعاقدات السنوية. أي أن مشكلة ترشيد الإنفاق العام تتخلص في كيفية الحصول على أفضل الخدمات بنفس القدر من الإنفاق العام، أو الحصول على نفس القدر من الخدمات بنسبة أقل من الإنفاق.

• **سياسة تعظيم الإيرادات :** تتباين سياسات مواجهة عجز الموازنة من دولة لأخرى ففي حين تعمل كثير من الدول على تخفيض الإنفاق العام بدون زيادة الإيرادات العامة، للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار الخاص ودون التأثير على أداء النشاط الاقتصادي، تلجأ دول أخرى إلى تعظيم حجم الإيرادات، وقد تلجأ دول ثالثة إلى إتباع الاتجاهين، ويعتبر من أهم سياسات تعظيم الإيرادات هو (إصلاح النظام الضريبي) حيث أن تعديل معدل الضرائب يؤدي إلى رفع الحصيلة الضريبية، وهناك رأى يؤيد أن خفض معدل الضرائب لا يعد السبب الوحيد في انخفاض الحصيلة الضريبية، حيث أن رفع معدل الضرائب أعلى من الحد الأمثل، أيضا يؤدي إلى خفض الحصيلة الضريبية نتيجة للتهرب الضريبي، وبالتالي فإن خفض معدل الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسية مثل الشرائح التجارية والعقارية، يؤدي إلى رفع حركة النشاط الاقتصادي، وفي المقابل يفترض أن يتم تعويض هذا الانخفاض في معدل الضرائب برفعه على السلع.

• **دفع عجلة النشاط الاقتصادي:** والإسهام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الاقتصاد المصري، من خلال تطبيق منظومة مالية وضريبية متكاملة وجاذبة للاستثمار والأعمال؛ وهو ما يؤدي في النهاية إلى دفع جانب الطلب كمحرك أساسي للنمو.

• **تحقيق استقرار لاستدامة الوضع المالي للموازنة العامة والدين العام:** اعتمادا على زيادة معدلات النمو، وتوليد فوائض متزايدة في الاقتصاد . ويتكامل مع هذا المحور مع إيجاد ما يسمى " بالمساحة المالية " الإضافية، والتي تتيح موارد إضافية لتكون تحت تصرف الحكومة لمواجهة الأزمات التي تطرأ.

• تحقيق موارد مالية ضخمة تدريجياً: بحيث يمكن توجيهها في جوانب الإنفاق الاجتماعي مثل: الصحة، التعليم، تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين من خلال الاستثمار في البنية التحتية؛ ودون التأثير السلبي على التوازنات المالية الكلية، وتجنب تحميل الأجيال القادمة بأعباء قد تعوق أهدافهم التنموية.

المراجع :

➤ أولاً: الاطروحات العلمية :

- انتصار جابر السيد ، " الإصلاح الاقتصادي والدين العام المحلي في مصر " ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٤ .
- إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، "عجز الموازنة العامة فى مصر وطرق تمويله خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠) " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ .
- محمد عمر حماد أبودوح ، " ترشيد الإنفاق العام وعلاج ميزانية الدولة : دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد والبنوك والأداء والتخطيط والبرمجة في ضوء ترشيد الإنفاق العام " ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، ٢٠٠٤ .

➤ ثانياً : التقارير

١. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .
٢. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
٣. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
٤. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .
٥. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .
٦. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .
٧. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ .
٨. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ .
٩. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ .
١٠. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ .
١١. التقرير السنوى للبنك المركزى للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ .
١٢. تقرير وزارة المالية للموازنة العامة لسنة ٢٠١١/٢٠١٢ ، متاح على الرابط التالى:
http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content ، ٢٢/١١/٢٠١٦ .

<http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/BUDGETDEFICIT.pdf>

➤ ثالثاً : المواقع الإلكترونية :

- إيهاب محمد يونس ، " تشخيص وعلاج عجز الموازنة في مصر " ، ٢٠ نوفمبر، متاح علي الرابط التالي :
<http://www.feps.edu.eg/ar/publications/nahda/vol13/issue2/Ehab%20yones.pdf>
- نيفين فرج إبراهيم ، " أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، ٢١ نوفمبر ،
متاح علي الرابط التالي :
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah_71%20niveen_faraj_ibraheem.pdf